أوضاع البلاد
قبيل دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب

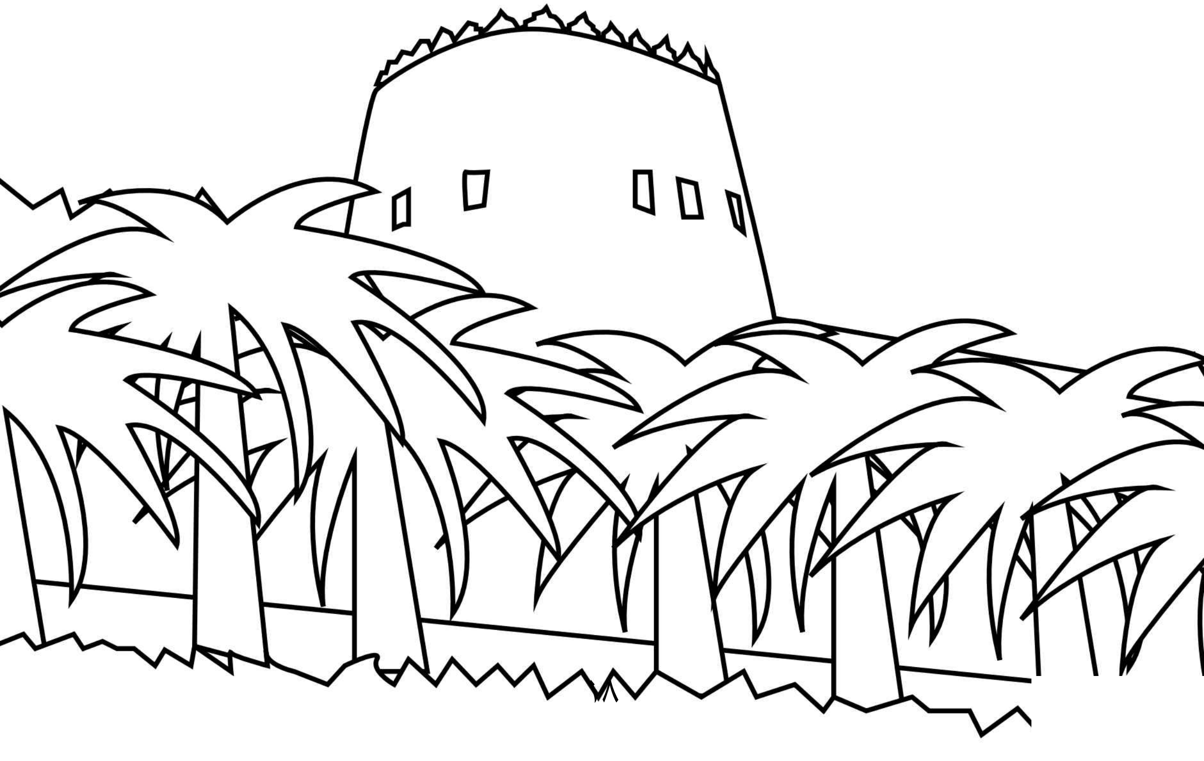

١ - الحجاز:

كانت الحجاز من المناطق التي شهدت حركات علوية عنيفة ضد الدولة العباسية منذ قيامها. ولقد استطاعت هذه الدولة أن تقضي على تلك الحركات في عهود خلفائها الأقوياء. لكن ضعفها في أواخر القرن الثالث الهجري أغرى زعماء العلويين باستئناف نشاطهم. فانتزع محمد بن سليمان الحسني إمارة مكة من الوالي العباسي سنة ٣٠١هـ، واستقل بها[١]. ومع أن المصادر لا تعطي تفصيلات عمَّا حدث لمحمد بن سليمان بعد ذلك، فإنها تفيد بأن حكم البلدة المقدسة بقي في أيدي الأشراف الحسينيين حتى دخلها القرامطة سنة ٣١٧هـ[٢]. وقد نجح العباسيون في استعادة نفوذهم الرسمي على الحجاز بعد سنوات قليلة من هذا التاريخ، مسندين ولايتها لأتباعهم الإخشيديين الذين كان مركز حكمهم في مصر.

وحينما بدأت علامات الانهيار تَدبُّ في أوصال كيان الإخشيديين أمام الزحف الفاطمي انتعشت روح الأمل مرة أخرى في نفوس العلويين في الحجاز، وفرض الزعيم جعفر بن محمد الحسني سيطرته على سير الأحداث في مكة وما حولها. ولما سقطت مصر في أيدي الفاطميين سنة ٣٥٨هـ استولى على مقاليد الأمور في البلدة المذكورة. ودعا في الخطبة للخليفة الفاطمي[٣]. وكان ذلك إيذانًا بتأسيس حكم الطبقة الأولى من طبقات حكام الأشراف، وهي طبقة الموسويين[٤].

---

(١) عبدالملك العصامي، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ، ج٤، ص١٩٢.

(٢) أحمد الزيلعي، **مكة وعلاقتها الخارجية (٣٠١ - ٤٨٧هـ)**، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض (جامعة الملك سعود)، ١٤٠١هـ، ص٢٣ - ٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٤) نسبة إلى موسى الجون من نسل الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، انظر عن نسبه أحمد السباعي، **تاريخ مكة**، دار قريش للطباعة، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ، ج١، ص١٧٣.

وكما دُعِي للخليفة الفاطمي في مكة المكرمة دُعِي له في المدينة المنورة من قِبَل العلويين الحسينيين، الذين سيطروا على الأوضاع هناك[1]. وبذلك أصبحت الحجاز تحت النفوذ الفاطمي وإن بذل الوزراء العباسيون من بني بُوَيه محاولات لمدِّ نفوذهم عليها. وقد بلغ الحاكم الثالث من الطبقة الموسوية، أبو الفتوح الحسن بن جعفر، درجة من القوة مَكَّنته من انتزاع حكم المدينة المنورة من أبناء عمه الحسينيين، وأغرته بأن يعلن نفسه خليفة مستقلًّا[2]. على أن خلافته لم تطل. ذلك أن الدسائس الفاطمية استطاعت أن ترغمه على التخلِّي عنها وإعلان تبعيته لحكام مصر[3]. وكما شهد عهد هذا الأمير مَدَّ نفوذ الطبقة الموسوية، ثم جزره النسبي كانت وفاة ابنه شكرَ، سنة ٤٥٣هـ، بمثابة إعلان نهاية حكم تِلك الطبقة، فقد انتزع السليمانيون حكم مكة من عبد شكر بعد مدة قصيرة جدًّا من استيلائه عليه[4].

ومع أن كثيرًا من المؤرخين يَعدُّون السليمانيين طبقة من طبقات الأشراف، التي تداولت حكم مكة، إلا أن حكمهم لم يستمر أكثر من سنتين. ذلك أن ميلهم للعباسيين دفع حاكم اليمن المتحالف مع الفاطميين إلى الإطاحة بهم، وتسليم حكم البلاد إلى طبقة أخرى من الأشراف، تُسمَّى الهواشم[5].

ولقد شهد القرن الأول من حكم طبقة الهواشم تنافسًا شديدًا بين العباسيين والفاطميين لكسب ولاء أمراء مكة، وإغرائهم بالدعاء لهم في الخطبة.

---

(١) عبدالله عنقاوي، تاريخ الجزيرة العربية من القرن الثالث الهجري... طبعته بالآلة الكاتبة دار المعارف السعودية بالرياض، ص١٢.

(٢) ولي إمارة مكة سنة ٣٨٤هـ بعد وفاة أخيه عيسى، وتوفي عام ٤٣٠هـ. انظر: النجم عمر بن فهد، **إتحاف الورى بأخبار أم القرى**، تحقيق فهيم شلتوت، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص٤٢٣ و٤٥٩.

(٣) الزيلعي، ص٥٠ – ٥٧.

(٤) السباعي، ج١، ص١٨٢.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٨٢ – ١٨٣.

وكان ولاء بعض هؤلاء الأمراء يتذبذب بين الفريقين المتنافسين حسب الظروف. لكن النصيب الأوفر من الولاء كان للفاطميين بصفة عامة[١]. وبالإضافة إلى ذلك شهدت تلك الفترة صراعًا حادًّا بين أشراف الطبقة الحاكمة ذاتها على الإمارة[٢].

وحينما نجح صلاح الدين الأيوبي في إنهاء حكم الفاطميين لمصر، واستولى على مقاليد الأمور فيها سنة ٥٦٧هـ، أصبح له نفوذ في الحجاز، تَمثَّل في إضافة اسمه إلى اسم الخليفة العباسي في الخطبة[٣].

على أن الصراع الداخلي بين الهواشم استمر حتى انتزع الإمارة منهم قتادة بن إدريس سنة ٥٩٧هـ[٤]. وبذلك بدأ حكم الطبقة الرابعة من الأشراف، وهي الطبقة التي بقيت تحكم الحجاز حتى سنة ١٣٤٣هـ.

ولقد أَدَّى صراع أبناء قتادة على الحكم إلى تَدخُّل بني رسول، حكام اليمن، في شؤون مكة منافسين بذلك حكام مصر من الأيوبيين وخلفائهم المماليك، الذين استولوا على مقاليد الأمور هناك سنة ٦٤٨هـ. لكن المماليك كسبوا الجولة في نهاية الأمر، وأصبح لهم نفوذ كبير في الحجاز؛ وبخاصة في القرن التاسع الهجري. وقد ظل هذا النفوذ واضحًا حتى زالت دولتهم في مصر على أيدي العثمانيين سنة ٩٢٣هـ[٥]. وكان من أبرز الأشراف في تلك الفترة الحسن بن عجلان، الذي استطاع أن يَمدَّ نفوذه من ينبع شمالاً إلى المخلاف السليماني (منطقة جازان) جنوبًا[٦].

---

(١) الزيلعي، ص٦٧ - ٧٠.

(٢) السباعي، ج١، ص١٨٠ - ١٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٢.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٢٠٥.

(٥) انظر عن نفوذ الممالك في الحجاز كتاب **العلاقات الحجازية زمن سلاطين المماليك**، لعلي بن حسين السليماني، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

(٦) سميت منطقة جازان بالمخلاف السليماني نسبة إلى سليمان بن طرف الحكمي، الذي وحَّد تلك المنطقة تحت إمرته سنة ٣٧٣هـ.

وحينما استولى السلطان سليم الأول العثماني على مصر، سنة ٩٢٣هـ، كان أمير مكة الشريف بركات الثاني، الذي أوفد ابنه أبا نُمَيّ إلى ذلك السلطان معلنًا ولاءه له[١]. وهكذا أصبحت الحجاز تحت نفوذ العثمانيين. وكان من مظاهر هذا النفوذ الدعاء للسلطان العثماني في الخطبة، وأخذ موافقته على ولاية الشريف الجديد، ووجود مُمثِّل له يشارك في إدارة شؤون المدينة المنورة، وتعيين شيخ الحرم، ومشاركة أمير الحجاز في واردات جدة من الجمارك.

ولقد كان الصراع الأُسريّ بين أشراف الحجاز على الحكم دمويًّا، ارتُكِبت خلاله أنواع من القسوة والعنف[٢]. ولم يخلُ تاريخهم الطويل من ذلك الصراع، إلا في أوقات قليلة جدًّا. وكان أولئك الأشراف يعتمدون في صراعهم مع منافسيهم على من ينضم إليهم من أسرتهم ومماليكهم وقبائل المنطقة. وفي بعض الأحيان كان أمراء الحج العثمانيون يَتدخَّلون بقواتهم الخاصة لمصلحة هذا الشريف أو ذاك[٣].

ونتيجة لذلك عانى الأبرياء من السكان والحجاج كثيرًا من المصائب والمحن.

وكان عماد اقتصاد بادية الحجاز الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

أما سكان السواحل فمن أهم وجوه نشاطهم صيد السمك.

وأما غالبية سكان المدن الحجازية الكبيرة فكانت التجارة دعامة حياتهم الاقتصادية.

---

(١) السباعي، ج٢، ص٧.

(٢) انظر مثلًا لذلك، المصدر نفسه، ج٢، ص٦١.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٦.

وكما كان الأشراف والتجار يستفيدون من الحج استفادة كبيرة، فإن بقية سكان البلاد كانوا ينتفعون به بوسائل مختلفة. وكان لرؤساء القبائل؛ خصوصًا أولئك الذين في شمال الحجاز، منافعهم الذاتية من الحج. ذلك أنهم كانوا يفرضون إتاوات على القوافل المارة بمناطق نفوذهم، ويَتسلَّمون هدايا من قادة تلك القوافل.

على أن الأوضاع الاقتصادية في الحجاز كانت تتأثر تأثرًا كبيرًا بالأوضاع السياسية العامة. فإذا استقرت الأوضاع السياسية الداخلية، وكانت علاقة الشرافة بالقوى الإسلامية الكبرى طيبة تَحسَّنت الأوضاع الاقتصادية، وساد البلاد نوع من الرخاء. وإن لم تكن كذلك حلَّت الكوارث الاقتصادية وتدهورت الأحوال.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن أشراف الحجاز كانوا يتَّبعون المذهب الزيدي حتى القرن التاسع الهجري، ثم اعتنقوا المذهب السنِّي خلال النصف الأول من هذا القرن[1]. أما باقي سكان الحجاز فكانوا، بصفة عامة، سُنَّة قبل ذلك التاريخ وبعده. وكان لوجود الحرمين الشريفين في البلاد أثره الكبير في الحياة العلمية. فقد كان بعض العلماء من الأقطار الإسلامية المختلفة يجاورون في مكة المكرمة والمدينة المنورة. وكثيرًا ما قام بعضهم بالتدريس والتأليف.

ومع وجود العلماء وازدهار الحركة العلمية في مكة والمدينة، فإن الحجاز لم تَخلُ من أصحابِ المذاهب التي يستنكرها المحققون من علماء المسلمين، كما أنها لم تَخلُ من الأمور البدعية والخرافية المنتشرة في كثير من البلدان الإسلامية. وكان كثير من فئات القبائل الحجازية على جهل كبير بأحكام الدين

(١) ريتشارد مورتيل، وترجمة عنوان بحثه: «المذهب الزيدي وأشراف مكة الحسنيون»، مجلة دراسات الشرق الأوسط الدولية، العدد ١٩، ١٩٨٧م، ص٤٦٨. وهذه الدراسة مبنية على مصادر معاصرة للأحداث.

الإسلامي. ولذلك لم تكن محافظة على ممارسة شعائره أو ملتزمة بواجباته. وهناك من المصادر ما يشير إلى انحطاط الأخلاق وانتشار بعض الأمور التي يُحرِّمها الدين الإسلامي الحنيف، وتأباها القيم العربية الأصلية؛ وبخاصة بين أفراد الطبقة المتنفِّذة في البلاد[١].

٢- جنوبي غرب البلاد:

ويشتمل ذلك على عسير والمخلاف السليماني ونجران. وقد امتد نفوذ أشراف الحجاز إلى القنفذة جنوبًا. وهذا يعني أن منطقة عسير، بسراتها وتهامتها، قد دخلت تحت نفوذ أولئك الأشراف. وإذا كان من المرجح أن نفوذ الأشراف كان واضحًا في تهامة لسهولة التحرك العسكري في الجهات الساحلية، فإنه من المحتمل أن نفوذهم في الجهات الجبلية لم يكن أكثر من تحالف بعض القبائل هناك معهم. أما ولاء السكان الحقيقي فكان للزعماء المحلِّيين التقليديين.

وكانت الحياة الاقتصادية في عسير تقوم على عدة أمور، أبرزها الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية. وكانت الزراعة والثروة الحيوانية تتأثران بالعوامل الطبيعية والظروف السياسية المحلِّية. ولكن وجود الأمطار الموسمية في تلك المنطقة يوحي بأن الحياة الاقتصادية هناك لم تكن سيئة.

وكانت منطقة عسير بعيدة نسبيًّا عن مركز الحركة العلمية في مكة والمدينة واليمن. ولهذا فإن المصادر المتوافرة لدى الباحثين لم تشر إلى توافر علماء فيها خلال تلك الفترة. ويبدو أن الوضع الديني هناك لم يكن حسنًا، لا من حيث العقيدة، ولا من حيث القيام بأركان الإسلام والالتزام بواجباته.

---

(١) محمد بن عبدالوهاب، **مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٨هـ، ج٥، ص٩٧.

أما المخلاف السليماني فقد شهد وحدة إقليمية في القرن الرابع الهجري على يد سليمان بن طرف الحكمي، الذي سُمِّي المخلاف باسمه[1]. لكن إمارته انتهت على يد الحسين بن سلامة، أحد موالي الدولة الزيادية الأقوياء، قبل نهاية ذلك القرن[2]. وبعد ذلك أصبح المخلاف إمارات متعددة تتولَّى قيادة أكثرها زعامات من الأشراف الذين يدينون بالولاء لحكام صنعاء[3]. وظل الوضع السياسي للمخلاف هكذا، حتى قرب منتصف القرن الثاني عشر الهجري، حينما نجح الشريف أحمد بن محمد بن خيرات في كسب ولاء الزعماء المحليين، ثم نجح ابنه محمد في توحيد البلاد تحت قيادته[4].

وكان سكان المخلاف السليماني يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على الزراعة والتجارة والثروة الحيوانية والسمكية. وكان وضعهم الاقتصادي جيدًا بصفة عامة. ذلك أن الأمطار الموسمية في المنطقة غزيرة والتربة خصبة، وكانت الموانئ هناك مراكز تجارية نشيطة[5].

ومن الواضح أن الحياة العلمية في المخلاف السليماني كانت لا بأس بها. على أنها لم تصل حينذاك إلى مستوى الحياة العلمية في الحجاز أو اليمن. وكان بعض سكان المنطقة يعتنقون المذهب الزيدي، وبعضهم يعتنقون المذهب السنِّي؛ وبخاصة الشافعي[6]. وقد ظهر بين أولئك السكان علماء أَجلَّاء في أحقاب

---

(١) أحمد بن محمد العقيلي، **من تاريخ المخلاف السليماني**، ط٢، دار اليمامة، ١٤٠٢هـ، ج١، ص٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٧٢.

(٣) سواء كان أولئك الحكام محليين أو غير محليين كالعثمانيين.

(٤) العقيلي، ج١، ص٣٩٠ - ٣٩١، ٤٢٠ - ٤٢٤.

(٥) ميّ العيسى، **المخلاف السليمان في عهد الدولة السعودية الأولى**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، ١٤٠٣هـ، ص٢٦ - ٢٧ و٣١ - ٣٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٣٤.

تاريخية مختلفة. على أن الصوفية وجدت لها موطئ قدم هناك[1]، كما أن البدع والخرافات انتشرت في المنطقة بدرجة تشبه انتشارها في بلاد إسلامية أخرى[2].

وأما نجران فأكثر سكانها من قبائل يام. وكانت من المناطق التي وصلت إليها الحركة القرمطية في أثناء مدِّ تلك الحركة في أواخر القرن الثالث الهجري[3]. وحينما تَغلَّب الأئمة الزيديون على الإسماعيليين في اليمن بعد عدة قرون اضطر بعض المهزومين إلى الهجرة من جزيرة العرب إلى بلدان مختلفة، وانحصر بعضهم الآخر في نجران، التي أصبح المكارمة زعماءها الدينيين. وقد بقيت الزعامة لهم هناك حتى دخلت تلك المنطقة تحت حكم آل سعود.

وكانت قبائل نجران اليامية نشيطة جدًّا من الناحية العسكرية. ولذلك، فإن زعماء المخلاف السليماني كثيرًا ما استعانوا بتلك القبائل في حروبهم ضد منافسيهم المحلِّيين وخصومهم من الخارج. ومن هنا، فإن النشاط العسكري كان من مصادر دخل القبائل النجرانية المهمَّة.

وكان الجهل الديني كبيرًا بين القبائل الرحَّل في ذلك الإقليم. ويبدو أن ممارستها لأركان الإسلام من صلاة ونحوها كانت قليلة حينذاك؛ مثلها في ذلك مثل كثير من فئات بادية القبائل في مناطق متعددة.

---

(١) ولعل أحسن مرجع لهذا الموضوع كتاب محمد العقيلي، **التصوف في تهامة**، مطابع الأصفهاني بجدة ١٣٨٤هـ.

(٢) ميّ العيسى، ص٣٤ – ٣٥.

(٣) يحيى بن الحسين، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق سعيد عاشور، القاهرة، ١٣٨٨هـ، ص١٩٩.

٣- شرقي البلاد:

كان شرقي البلاد يُسمَّى البحرين. ويشتمل على جهتي الأحساء والقطيف، أو ما أصبح يدعى الآن المنطقة الشرقية. وكانت قبيلة بني عبد القيس الساكنة هناك من أولى القبائل التي استجابت للإسلام.

ولهذا، فإن أوَّل جمعة أُقيمت في غير المسجد النبوي كانت في مسجد جواثى المقام في تلك المنطقة[١]. ثم أصبح المدُّ الشيعي الباطني فيها أشدَّ عنفًا منه في بقية مناطق الجزيرة العربية. ذلك أنها كانت مركز دولة القرامطة التي بدأت في أواخر القرن الثالث الهجري. وقد بلغت هذه الدولة عنفوان قوتها العسكرية في الربع الأول من القرن الذي تلاه. وما قام به زعماء القرامطة حينذاك من أعمال رهيبة في الحجاز والعراق والشام من الأمور التي فَصَّلتها المصادر التاريخية المختلفة[٢].

على أن الضعف حَلَّ في كيان الدولة القرمطية خلال القرن الخامس الهجري. وبدأت كثير من القبائل، التي انضمت إليها في السابق لأغراض مادية، تنفصل عنها وتقاومها. وفي سنة ٤٦٦هـ استطاع عبدالله بن علي العُيوني من بني عبد القيس أن يحصل على معونة عسكرية من الدولة العباسية، تمكَّن بها من القضاء على دولة القرامطة، وأسس في المنطقة دولة له ولأسرته من بعده[٣].

---

(١) لمزيد من التفصيلات عن هذا الموضوع، انظر كلًّا من: **تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد**، لمحمد آل عبدالقادر، مطابع الرياض، ١٣٧٩هـ، ج١، ص١١، و**المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: المنطقة الشرقية**، لحمد الجاسر، دار اليمامة، ١٣٩٩هـ، ج١، ص٤٢٣ - ٤٣٢.

(٢) من الكتب الحديثة التي تناولت تاريخ القرامطة في البحرين بتفصيل جيِّد كتاب محمد آل عبدالقادر السابق الذكر، ج١، ص٨٤ - ٩٨. وللباحث ناصر الزامل دراسة بعنوان: **قرامطة البحرين**، نال بها درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٠٣هـ.

(٣) آل عبدالقادر، ج١، ص٩٨؛ الجاسر، **المنطقة الشرقية**، ج١، ص٦٨.

وظَلَّت الأسرة العيونية تحكم المنطقة الشرقية من جزيرة العرب، حتى دَبَّ الخلاف بين أفرادها، مما أدَّى إلى زوال حكمهم قبيل منتصف القرن السابع الهجري. وكان من أشهر رجال تلك الأسرة في أواخر عهدها الشاعر علي بن المقرَّب، الذي يُعدُّ ديوانه مصدرًا مُهمًّا من مصادر تاريخ البلاد في تلك الفترة[١].

وكانت قبيلة بني عامر من أقوى القبائل في شرقي الجزيرة العربية. وقد استغل فريق منها، بزعامة عصفور بن راشد، فرصة ضعف العيونيين، فانتزع حكم البلاد منهم[٢]. واستمر بنو عصفور يحكمون البلاد حتى أنهى حكمهم لها سعيد بن مُغَامس[٣]. على أن حكم سعيد للمنطقة لم يطل؛ إذ لم يزد على خمس سنوات. ثم انتقل حكم البلاد إلى فريق آخر من بني عامر بزعامة جَرْوان المالكي. وقد أشارت المصادر إلى ثلاثة أمراء من أسرته، كان آخرهم يحكم سنة ٨٢٠هـ. ثم بدأ حكمه يضعف تدريجيًّا إلى أن استولت على البلاد أسرة عامرية أخرى، هي أسرة زامل الجَبْرِي[٤].

وكان أشهر أمراء أسرة زامل- بل أشهر زعيم حكم تلك البلاد في العصر الإسلامي الوسيط- أجود بن زامل، الذي اتسع نفوذه اتساعًا عظيمًا

(١) لمزيد من التفاصيل عن الأسرة العيونية، انظر آل عبدالقادر، ج١، ص٨٦ - ١١٨؛ علي الخضيري، **علي بن المقرب العيوني: حياته وشعره**، بيروت ١٤٠١هـ.

(٢) آل عبدالقادر، ج١، ص١١٩.

(٣) يرى محمد آل عبدالقادر (المصدر نفسه، الصفحة ذاتها)، أن نهاية حكم آل عصفور كانت في مستهل القرن الثامن، لكن الدكتور عبداللطيف الحميدان يرى أنها كانت حوالي نهاية ذلك القرن. انظر دراسته القيِّمة **«إمارة العصفوريين ودورها السياسي في تاريخ شرق الجزيرة العربية»**، **مجلة كلية الآداب**، جامعة البصرة، العدد ١٥ سنة ١٩٧٩م، ص١٢٣.

(٤) آل عبد القادر، ج١، ص١٢٠. والمالكي نسبة إلى فخذ من بني عامر، يسمّى بني مالك، وليس نسبة إلى المذهب المالكي.

شمل شرقي الجزيرة العربية وأجزاء كبيرة من عمان ونجد[(١)]. ولعل مما زاد في شهرته؛ إضافة إلى قوته العسكرية، ما كان يتصف به من صفات جليلة ورعاية كريمة للعلم وأهله. ومن أمراء تلك الأسرة المشهورين مُقْرِن بن زامل الذي استشهد على أيدي البرتغاليين وحلفائهم من الهرمزيين، دفاعًا عن بلاده سنة ٩٢٧هـ[(٢)].

وبعد استشهاد الأمير مُقْرِن حَلَّ الخلاف بين أفراد أسرته على الحكم. وبذلك أصبح هناك عاملان يُقوِّضان كيان حكم تلك الأسرة: الصراع الداخلي، والغزو الخارجي. ونتيجة لهذه الظروف، لم تبق الأسرة الجبرية في الحكم بعد مقرن إلا أربع سنوات؛ إذ استولى راشد بن مُغَامس على مقاليد الأمور في البلاد سنة ٩٣١هـ[(٣)].

وفي أثناء ذلك كان القادة العثمانيون قد عزموا على إدخال الجزيرة العربية تحت نفوذهم؛ وبخاصة بعد أن أصبحت الحجاز تابعة لهم. وكان يدفعهم إلى ترسيخ وجودهم في الجزيرة عاملان مُهمَّان. أحدهما: ما يحس به، عادة، قادة كل دولة قوية من رغبة في التوسع. وثانيهما: ما كان القادة العثمانيون يشعرون به من واجب الدفاع عن منطقة تضم الأماكن الإسلامية المقدسة

(١) قال السخاوي عن أجود: «إنه ملك البحرين وعمان». انظر: **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ج١، ص١٩٠. ووصفه السمهودي بأنه «رئيس نجد ورأسها سلطان البحرين والقطيف». انظر: **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى**، القاهرة، ١٣٢٦هـ، ج٢، ص٢٨٨. ولعلَّ المراد برئاسته لنجد نفوذه في كثير من أجزائها، أو مقدرته على فرض رعي أتباعه في مراعيها الجيدة، وحماية قوافله المارة عبرها.

(٢) لعلَّ أوفى دراسة عن الدولة الجبرية تلك التي قام بها الدكتور عبداللطيف الحميدان بعنوان «**التاريخ السياسي لإمارة الجبور في نجد وشرق الجزيرة العربية**»، **مجلة كلية الآداب، بجامعة البصرة**، العدد ١٦، سنة ١٩٨٠م، ص٣١ - ١٠٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٨٥: الجاسر، **المنطقة الشرقية**، ج١، ص٩٨.

من الأخطار البرتغالية التي كانت تُهَدِّدها حينذاك. ولقد نجح العثمانيون في الحصول على ما كان لأسلافهم المماليك من نفوذ في اليمن. ثم عَمَّقوا ذلك النفوذ حتى أصبحت اليمن ولاية عثمانية[1]. وبذلك نجحوا في مجابهتهم للبرتغاليين في البحر الأحمر. وحينما استولوا على العراق سنة ٩٤١هـ كثَّفوا نشاطهم ضد البرتغاليين في الخليج العربي، وأحرزا بعض النجاح. وكان من نجاحهم هناك أن استولوا على الأحساء سنة ٩٥٧هـ تقريبًا[2]. والواقع أن بعض زعماء هذه البلاد كانوا يَتطلَّعون إلى الدخول تحت الحكم العثماني، لعلَّه يحميهم من الأخطار البرتغالية المحدقة بهم. وقد ظلت المنطقة الشرقية خاضعة للعثمانيين حوالي مئة وعشرين عامًا.

وكانت قوة زعماء بني خالد تزداد وتتوطد في شرقي الجزيرة العربية. وكانوا يثيرون المشكلات للحكام العثمانيين، الذين لم يجدوا بُدًّا من استرضائهم بالمال حينًا وبالمناصب حينًا آخر[3]. على أن طموح أولئك الزعماء لم يتوقف. وحينما اضطربت أحوال الحكام العثمانيين في المنطقة نتيجة الخلافات بين والي بغداد وحاكم البصرة انتهز برَّاك بن غُرَير آل حُمَيْد الفرصة فثار ضدَّهم.

---

(١) من الكتب التي تحدثت عن ذلك بالتفصيل: **البرق اليماني في الفتح العثماني**، لقطب الدين النهرواني، دار اليمامة، ١٣٨٧هـ.

(٢) جون مندافيل، وترجمة عنوان بحثه: «**منطقة الحسا العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر**»، **مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية**، ١٩٧٠م، ج٩٠، ص٤٨٨. وقد بنى ما ذكره على وثائق عثمانية، على أن آل عبدالقادر أرَّخ فتح العثمانيين للأحساء سنة ٩٦٣هـ. انظر كتابه السابق ذكره، ج١، ص١٢١. ولعلَّ ما جعله يميل إلى هذا التاريخ أن أول حاكم عثماني لتلك البلدة قد بنى مسجدًا في السنة المذكورة. لكن بناء المسجد قد يكون حدث بعد استيلائه على المنطقة بسنوات. أما ابن بشر فقد أخطأ في كلامه عن هذا الحدث؛ إذ قال (ج٢، ص١٩٥): إنه وقع سنة ألف من الهجرة. وقد ناقش الباحث عبدالكريم المنيف هذا الموضوع بتفصيل جيد. انظر كتابه: **بنو خالد وعلاقتهم بنجد ١٠٨٠ - ١٢٠٨هـ**، الرياض، ١٤١٠هـ، ص١١٩ - ١٢٣.

(٣) مندافيل، ص٤٩٨ - ٤٩٩.

وقد نجح في الاستيلاء على الأحساء بين سنتي ١٠٧٤هـ و١٠٧٦هـ[١]. وبذلك أصبح حكم المنطقة الشرقية لآل حميد زعماء بني خالد. وظَلَّ هؤلاء الزعماء يحكمونها، حتى دخلت تحت حكم الدولة السعودية الأولى في العقد الأول من القرن الثالث عشر الهجري[٢].

وتتوافر المياه في المنطقة الشرقية أكثر مما تتوافر في غيرها من مناطق الجزيرة العربية، وسواحلها على الخليج العربي طويلة، توجد فيها موانئ جيدة. ولذلك كانت في تلك المنطقة فرص طيبة للعمل في مجالات الزراعة والتجارة وصيد الأسماك واللؤلؤ، ونعم أهلها برخاء اقتصادي؛ وبخاصة في فترات الاستقرار السياسي، أكثر من جيرانهم في الجزيرة العربية. وبذلك كانت المنطقة الشرقية من أَهمِّ مناطق هجرة أولئك الذين أجبرتهم ظروفهم المعيشية على النزوح من نجد[٣].

وكان المذهب الشيعي الباطني هو المذهب السائد في المنطقة الشرقية زمن القرامطة. ثم أصبحت تلك المنطقة موطنًا يوجد فيه المذهب الشيعي الجعفري جنبًا إلى جنب مع المذاهب السُنِّية الأربعة[٤]. على أن زعامتها السياسية منذ

(١) يذكر ابن بشر (ج٢، ص٢١١) أن استيلاء برَّاك على الأحساء كان سنة ١٠٨٠هـ. أما آل عبد القادر فيشير (ج١، ص١٢٣) إلى أن ذلك حدث سنة ١٠٨١هـ، على أن المنيف أوضح في دراسته (ص١٦٣ - ١٧٨): أن ما ذكر في المتن هو الأرجح. ولعلَّ ما أشار إليه ابن بشر وآل عبدالقادر متعلِّق باستيلاء برَّاك على القطيف.

(٢) انظر صفحة (٧٨) من هذا الكتاب.

(٣) محمد الفاخري، **الأخبار النجدية**، تحقيق عبدالله الشبل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دون تاريخ للطباعة، ص٧٦ و٩٨؛ ابن بشر، ج٢، ص٢١٣ و٢٣٥.

(٤) ليس هناك ما يؤيِّد ما ذكره فؤاد حمزة، **قلب جزيرة العرب**، القاهرة ١٣٥٢هـ، ص٢٩٢ من وجود قرامطة في المنطقة حتى القرن الرابع عشر الهجري، كذلك لا يوجد من المصادر ما يدعم رأي عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم من انتشار المبادئ الإباحية في معظم قرى تلك المنطقة ومدنها. انظر كتابه: **الدولة السعودية الأولى ١١٥٨ - ١٢٣٣هـ**، الطبعة الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦م، ص٨٠.

القضاء على الحكم القرمطي فيها كانت سُنيَّة بصفة عامة[1]. وربما كان لوجود مذاهب دينية مختلفة في تلك المنطقة أثر في تَقدُّم الحركة العلمية فيها وقدوم طلاب العلم إليها من مناطق أخرى[2]. وبالرغم من تَقدُّم الحركة العلمية في المنطقة فقد انتشرت فيها البدع والخرافات المنتشرة في كثير من بلدان العالم الإسلامي حينذاك. وكانت الأوضاع الدينية عند قبائلها الرُّحل مشابهة لأوضاع القبائل الأخرى في بلاد العرب من حيث غلبة الجهل الديني والإخلال بممارسة شعائر الدين.

٤- نجد:

أ- لمحة تاريخية:

تُكوِّن منطقة نجد وسط الجزيرة العربية. وتنقسم إلى عدة أقاليم، أَهَمُّها وادي الدواسر والفُرَع- حوطة بني تميم والحَرِيق- والأفلاج والخرج والعارض والمحمل وسدير والوشم والقصيم وجبل شمَّر. وكان يُطلق على هذه الأقاليم- باستثناء وادي الدواسر والقصيم وجبل شمَّر- اسم اليمامة في كثير من الفترات التاريخية[3]. وكانت ولاية اليمامة في القرنين الأول والثاني من الهجرة مربوطة بعاصمة الخلافة مباشرة حينًا، وتابعة لمناطق إدارية حينًا آخر.

---

(١) من المعلوم أن العيونيين كانوا سنَّة. ويبدو أن بني عصفور كانوا سنَّة أيضًا. أما بنو جروان فقد ذكر ابن حجر **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، تحقيق محمد سيد جاد الحق، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ج١، ص٧٥) أنهم كانوا شيعة، على أن حكم هؤلاء لم يكن طويلًا. وأما آل أجود فكانوا سُنَّة. وكذلك كان زعماء بني خالد. فإضافة إلى ظاهر عبارات آل عبدالقادر (ج١، ص١٢٣- ١٢٤) نص على كونهم سنَّة مرتضى بن علوان الذي زار المنطقة سنة ١١٢١هـ. انظر رحلته ضمن مجموعة خطية في مكتبة برلين رقم ٦١٣٧ ورقة ١١٣أ.

(٢) عبدالعزيز الخويطر، **عثمان بن بشر: منهجه ومصادره**، الطبعة الثانية، الرياض، ١٣٩٥هـ، ص٧.

(٣) حمد الجاسر، **مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ**، دار اليمامة ١٣٨٦هـ ص٩ - ١٠.

وفي منتصف القرن الثالث الهجري قامت ثورة علوية في الحجاز بقيادة إسماعيل بن يوسف. لكن هذا القائد توفي بالجدري[1]. ولم ينجح أخوه محمد -الملقّب الأُخَيْضر- في مواصلة الثورة هناك. فهرب إلى اليمامة، واستطاع أن يستولي عليها سنة ٢٥٣هـ. وبذلك بدأت الدولة الأُخَيضرية التي كانت تعتنق المذهب الزيدي، واستمرت حوالي مئتي سنة[2].

وبعد زوال الدولة الأُخَيضرية أصبحت نجد مُفكَّكة؛ كل بلدة لها زعامتها المستقلة المعادية في كثير من الأحيان لجارتها، وكل قبيلة تسيطر بقدر استطاعتها على منطقة رعوية خاصة بها. ولذلك أصبحت الأراضي النجدية مجال تَوسُّع التي قامت بجوارها شرقًا أو غربًا.

ويستفاد من شعر ابن المقرَّب أن دولة العيونيين كانت من القوة في فترة من الفترات مَكَّنتها من أن تحمي القوافل التابعة لها عبر نجد[3]. ولكنها، فيما يبدو، لم تكن قادرة على بسط أي نوع من النفوذ السياسي المستقر لها في الأراضي النجدية. ولم يكن وضع بني عصفور وبني جروان، على الأرجح، أفضل من وضع العيونيين فيما يَتعلَّق ببسط نفوذهما في نجد، لكن حينما قامت دولة آل جَبْر، ورسخت قدمها في شرقي الجزيرة العربية، بدأت تغزو بعض القبائل النجدية[4]، ولعل انتصاراتها على تلك القبائل هي التي جعلت المؤرخين يصفون أجود بن زامل الجبري بأنه رئيس نجد[5].

---

(١) السباعي، ج١، ص١٤٦.

(٢) عن هذه الدولة انظر: عبدالله الشبل، «الدولة الأخيضرية»، **مجلة اللغة العربية والعلوم الاجتماعية**، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد السادس، ١٣٩٦هـ، ص٤٥٩ - ٤٦٦.

(٣) **ديوان ابن المقرَّب**: تحقيق عبدالفتاح الحلو، القاهرة ١٣٨٣هـ، ص٥٤٨.

(٤) عن هذه الغزوات انظر: عبدالله المحمد البسام **تحفة المشتاق في أخبار نجد والحجاز والعراق**، بخط نور الدين شريبة، الورقات ٨ب، ١٠أ، ١١أ، ١٥ب، ١٦أ، ١٩ب، ٢١ب و٢٤أ. وسيشار إليه مستقبلًا بالمؤرخ البسام تمييزًا له عن الشيخ عبدالله.

(٥) انظر صفحة (١٩)، هامش ١ من هذا الجزء من الكتاب.

وحينما دخلت المنطقة الشرقية تحت نفوذ العثمانيين، وذلك بعد ضَمِّهم الحجاز واليمن، أصبحت نجد محاطة بمناطق عثمانية من أكثر جهاتها. وقد واكب ذلك ظهور شخصيات قويَّة بين أشراف مكة المكرمة؛ مثل أبي نُمَي الثاني وابنه حسن. وكان لهذا وذاك أثر واضح على نجد. ذلك أن الأشراف، التابعين من الناحية الرسمية للعثمانيين، استغلوا الظروف الجديدة إلى أبعد حد ممكن، فبدأوا يغزون الأراضي النجدية ليبسطوا نفوذهم عليها. ومن أشهر غزواتهم الأولى ما قام به الشريف حسن بن أبي نُمَي سنة ٩٨٦هـ من مهاجمة لبلدة مِعْكال، التي أصبحت جزءًا من مدينة الرياض الحالية[١]. واستمرت الغزوات الشريفية للأراضي النجدية خلال القرن الحادي عشر، وإن كانت متباعدة في أزمان حدوثها[٢].

وكان أكثر الغزوات الشريفية لنجد مُوجَّهًا ضد سكان المدن والقرى. وبما أن الحضر، عادة لا يعتدون على قوافل الحج أو التجارة، فإنه من غير المحتمل أن تكون حماية تلك القوافل، المهمَّة بالنسبة لاقتصاد الأشراف، سببًا قويًّا لغزواتهم لنجد، بل المرجح أن الهدف الأساس من الغزوات المذكورة هو الحصول على غنائم، وفرض نفوذ على البلاد تُسَنُّ من خلاله ضرائب سنوية على السكان[٣]. وكانت البلدان التي لا تفي بالتزامها لأولئك الأشراف، أو تحاول الثورة ضدهم، تعاقب بشدة[٤].

على أن نفوذ العثمانيين في الجزيرة العربية لم يستمر قويًّا. ذلك أن المشكلات التي بات يعانيها قادتهم داخليًّا خلال القرن الحادي عشر الهجري أرغمتهم على التَّخلِّي عن اليمن وتسليمها للثائرين من أئمتها الزيديين. ثم

---

(١) العصامي، ج٤، ص٣٦٨.

(٢) ابن بشر، ج٢، ص١٩٥، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٧.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٩٥، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٧؛ دي جوري، وترجمة عنوان كتابه: **حكام مكة**، لندن ١٩٥١م، ص١٥٨.

اضطروا إلى مغادرة الأحساء أمام ثورة زعيم بني خالد، بَرَّاك بن غُرَير، كما سبق أن ذكر.

وما إن تمكن الزعيم الخالدي من السيطرة على شرقي الجزيرة العربية حتى اتَّجه نظره إلى نجد محاولاً، فيما يبدو، أن يحصل على ما كان لدولة آل جبر من نفوذ فيها، وكانت أولى غزواته للأراضي النجدية سنة ١٠٨١هـ. ومن الواضح أن غزواته وغزوات خلفائه قد نجحت في مَدِّ النفوذ الخالدي على بعض الأماكن النجدية؛ وبخاصة العارض.

وهكذا بدأ النفوذان الشريفي والخالدي يتنافسان على نجد. لكن نفوذ الأشراف أخذ يضعف نتيجة لتلاشي الوجود العثماني المؤيِّد لهم من معظم مناطق الجزيرة العربية. ولذلك لم تعد الغزوات الشريفية تصل إلى الأماكن التي كانت تصل إليها قبل بداية الغزوات الخالدية.

وعلى أَيِّ حال فإن نجدًا لم تشهد نفوذًا عثمانيًّا مباشرًا في تلك الفترة، وما ورد من أن بعض أئمة المساجد النجديين كانوا حينذاك يُمجِّدون السلطان العثماني، أو يدعون له، في الخطبة ربما كان سببه ما يُكنُّه السنَّة عامة من مشاعر طيبة تجاه ذلك السلطان[١]. وربما كان ناتجًا عن استعمال أولئك الأئمة لخطب من أهم أغزر علمًا في المناطق الخاضعة خضوعًا مباشرًا للعثمانيين[٢].

على أن نجدًا لم تشهد نفوذًا قويًّا يحقق الاستقرار السياسي داخلها لأَيِّ جهة خارجية. فرغم نفوذ الجبريين وبني خالد في بعض جهاتها، ورغم نفوذ

(١) أبطل الشيخ محمد بن عبدالوهاب تمجيد السلطان على أساس أنه من الأمور البدعية. انظر: ابن غنام، ج١، ص١١٣ و١٣٢.

(٢) ولعلَّ ما يُؤَيِّد ذلك أنه وُجِد من الأئمة في المملكة العربية السعودية من كان يدعو للسلطان العثماني بعد زوال السلطنة. وما ذلك إلا لأنه كان يستعمل خطب أئمة سبقوه.

أشراف الحجاز في بعض جهاتها الأخرى. ظَلَّت الحروب قائمة بين البلدان النجدية، وبقي الصراع حادًّا بين القبائل المختلفة.

ب- الحالة الاجتماعية والاقتصادية:

كانت نجد من أَقلِّ مناطق جزيرة العرب تَأَثُّرًا من حيث اختلاط العناصر غير العربية بالسكان العرب المحلِّيين، لأنها بعيدة عن مواطن الامتزاج السكاني المتمثِّلة، عادة، بالمناطق الساحلية والأماكن المقدَّسة. وعلى هذا الأساس فإن الغالبية العظمى من أهلها كانت تنتمي إلى قبائل عربية معروفة النسب. أما الأقلية منهم فكانت فئات متعددة؛ بعضها- على الأرجح- عربية الأصل، لكن أصلها ضاع، أو سُلِبَ منها، لسبب من الأسباب. وبعضها من أصول غير عربية أتت إلى البلاد بطرق مختلفة كالرق ومزاولة بعض المهن.

وكانت النظرة الاجتماعية لدى النجديين، بصفة عامة، نظرة قبلية. ومن هنا كان ثبوت الانتماء العربي مُهمًّا لتحديد مكانة الفرد أو الأسرة في المجتمع. واتَّضحت هذه النظرة في قضية الزواج ومزاولة بعض الأعمال والحرف(١).

أما من حيث طريقة المعيشة، فإن المجتمع النجدي كان منقسمًا إلى قسمين: حضر وبدو. غير أنه كانت توجد مرحلة انتقالية مُعيَّنة يَمرُّ بها بعض السكان. وهذه المرحلة من الصعب إلحاق مجتازيها بأَيٍّ من القسمين السابقين. ذلك أن هؤلاء لم يقطعوا الصلة بحياتهم البدوية التي كانوا بصدد تركها، ولم يألفوا بَعدُ الحياة الحضرية التي كانوا في سبيل الانتقال إليها.

(١) جرت العادة ألَّا يتزوج من هو من أصل عربي معروف بمن هي ليست من أصل عربي معروف، ولا تتزوج من هي من أصل عربي معروف بمن هو ليس من أصل عربي معروف، وألا يزاول حِرَفًا معيَّنة؛ مثل الجزارة والحدادة.

وكان من أهمِّ دوافع الاستقرار عوامل المناخ. فقد ترغم أيام القحط البدو على الالتجاء إلى البلدان إبقاء لحياتهم. وأكثر هؤلاء كانوا- بدون شك- يغادرون هذه البلدان بمجرد تَحسُّن الوضع بنزول المطر ونبات الكلأ[1]. لكن منهم من كان يستمرئ حياة الحاضرة فيبقى مستقرًا.

وكما هو متوقع جاء استقرار النجديين حول الأمكنة التي تتوافر فيها مصادر المياه اللازمة لقيام الزراعة؛ مثل جوانب الأودية المشهورة والواحات المختلفة. وقد يكون اختيار موضع الاستقرار ناتجًا عن وقوعه على طريق تجارية. لكن صلاحيته للزراعة كانت تفوق كل اعتبار.

ولأن الزراعة كانت أَهم مُقوِّمات الحياة الاقتصادية لدى حاضرة نجد، أولوها عناية كبيرة حسب ظروفهم وإمكاناتهم. وكانت البلاد تنتج أنواعًا مختلفة من المحصولات الزراعية والخضراوات والفواكه. لكن النخيل كانت أَهمَّ تلك الأنواع لدى السكان. ذلك أن ثمارها كانت مُهمَّة جدًّا في تغذيتهم، كما أن كل جزء منها كان يستخدم في غرض من أغراض حياتهم اليومية وغير اليومية. وبلغ إعجابهم بها درجة جعلتهم يتفانون في الدفاع عنها، ويَتغنَّون بمدحها[2].

وكانت تواجه المزارعين النجديين مشكلات متعددة؛ منها ما يعود إلى ظروف المنطقة الطبيعية. ومنها ما يحدث نتيجة أعمال الخصوم. فقد كان على المزارعين في أكثر الأقاليم النجدية: أن يحفروا آبارًا يستخرجون منها الماء. وفي ذلك ما فيه من إنفاق مالي. واستخراج الماء من الآبار يَتطلَّب حيوانات تقوم

(١) يعبِّر ابن بشر، عادة، عن التجاء البدو إلى البلدان في مثل تلك الظروف بكلمة «هثل». انظر ابن بشر، ج٢، ص٢٠٩.

(٢) انظر قول حميدان الشويعر في كتاب **خيار ما يلتقط من الشعر النبط**، لعبدالله الحاتم، الطبعة الثانية، دمشق ١٣٨٧هـ، ص١٣٠ - ١٣٤.

به، ويدًا عاملة تلاحظ تلك الحيوانات وترعاها. وفي ذلك ما فيه من إنفاق وجهد مستمرين. وكان عدم نزول الأمطار على بعض الجهات مشكلة كبيرة للمزارعين؛ وبخاصة في إقليم سدير؛ إذ ينتج عنه جفاف الآبار[١].

على أن نزول المطر، أحيانًا، بغزارة مصحوبًا بعواصف أو بَرَد كان مشكلة أخرى. ذلك أنه يتلف المحصولات الزراعية. وكثيرًا ما تَعرَّضت تلك المحصولات، أيضًا، لهجمات الجراد أو لتخريب الأعداء[٢].

وكانت هناك أهمية كبيرة لأنواع من الحيوانات بالنسبة لحاضرة نجد. فقد كانت الإبل تستخدم من قِبَل التاجر والمسافر والمحارب. وكان لحمها من أهم مصادر اللحوم اللازمة لتغذية السكان. وكانت البقر ذات فائدة في المجال الزراعي وفي إمداد الأهالي باللبن واللحم. وكانت حاضرة نجد تقتني، أيضًا، الأغنام للانتفاع بألبانها ولحومها[٣].

والمُقوِّم الثاني من مُقوِّمات الحياة الاقتصادية المهمَّة لدى حاضرة نجد هو التجارة. وكان يوجد ثلاثة أنماط من التجارة حينذاك: مَحليِّة، وإقليمية، وخارجية.

أما التجارة المحلِّية فقد تَجلَّت في التعامل التجاري الذي كان سائدًا بين السكان الحضر أنفسهم في كل بلدة على انفراد. وكانت المنتجات الزراعية والمصنوعات المحلية تباع إلى المستهلك مباشرة أو عن طريق وسيط بينه وبين المنتج.

وأما التجارة الإقليمية فهي تلك التي كانت قائمة بين البلدان النجدية أو بين حاضرة نجد من جهة وباديتها من جهة ثانية، فبعض البلدان كانت أكثر

(١) ابن بشر، ج٢، ص٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٢٠ و٢٣٨.

(٣) الفاخري، ص٧٧، ٧٩و٩٧.

إنتاجًا زراعيًّا من البعض الآخر. وكان الفائض من إنتاجها يُصدَّر إلى تلك البلدان المحتاجة إليه. وكان كلٌّ من الحضر والبدو يحتاج إلى الآخر اقتصاديًّا. فالبدوي كان لا بد له من أن يأتي إلى البلدان ليشتري ما يحتاج إليه من تمر وحبوب وملح وملابس وأوانٍ وأسلحة، وليبيع ما يزيد على حاجته من إبل وأغنام ودهن وأصواف[1].

وأما التجارة الخارجية فهي تلك التي كانت قائمة بين سكان نجد؛ حاضرة وبادية، وبين سكان الأقطار الأخرى. ذلك أن نجدًا لم تكن تنتج كل ما تحتاج إليه. ولذا كان لا بد من استيراد ما كان غير متوافر فيها، أو ما كان غير كاف لسكانها؛ مثل بعض الأطعمة والملابس والأسلحة. ولكنها من ناحية أخرى كانت غنية ببعض المنتجات الحيوانية كالإبل والخيل. ولصلاحية مراعيها للإبل من ناحية، ووفرة تلك الإبل فيها من ناحية أخرى، سُمِّيت «أم البل»[2]. ومن هنا انطلق التجار النجديون من بلادهم إلى الأقطار الأخرى بائعين ومشترين. على أنه من الملاحظ أن التجارة الخارجية بخاصة كانت لها مشكلات، من أكبرها عدم الأمن؛ إذ كثيرًا ما تَعرّضت قوافل التجارة للنهب[3].

ومن أشهر العملات التي كان النجديون يتعاملون فيها الأحمر والمحمَّدية والجَديدة والمِشْخص[4].

أما بالنسبة للبادية فأهم مقوِّمات حياتهم الاقتصادية الثروة الحيوانية ومنتجاتها. وكانت تلك الثروة تتأثر بعاملين أساسين: أحدهما المطر، والثاني

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٥ و١٠١؛ ابن بشر، ج٢، ص١٣١ و٢٣٨.

(٢) بوركهارت، وترجمة عنوان كتابه: **ملحوظات على البدو الوهابيين**، لندن، ١٨٣١م، ج١، ص٦٩.

(٣) ابن بشر، ج٢، ص٢٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٩ و٢٣٢؛ أحمد المنقور، **الفواكه العديدة في المسائل المفيدة**، دمشق، ١٣٨٣هـ، ج١، ص١٥٨.

الغزو. فالحيوانات تنمو بنزول الغيث، وتقلُّ وتضعف بالقحط. ونزول الغيث في جهة دون أخرى كثيرًا ما أدَّى إلى حرب بين قبيلة وقبيلة حول موطن الكلأ. والغزو كثيرًا ما نتج عنه فقر من كان غنيًّا، وغنى من كان فقيرًا.

وكانت الإبل لدى البادية أهم الحيوانات؛ إذ هي مصدر من مصادر اللبن الذي يعتمدون عليه كثيرًا في التغذية، كما أنها وسيلة مواصلاتهم المهمَّة. بل هي معيار لكثير من أمور حياتهم الاجتماعية؛ سواء منها ما حَدَّدته الشريعة كالديات، أو غيرها كالمهور التي تُقدَّر بأعداد من الإبل. وما دامت هذه هي مكانتها فلا عجب أن حفل شعر فرسانهم بذكرها جنبًا إلى جنب مع ذكر المحبوبة في الدفاع عنها، والاستماتة من أجلها[1].

أما الأغنام فكانت مُهمَّة للبادية. ذلك أن البدو كثيرًا ما اشتروا بثمنها وثمن ما تنتجه من سمن وأقط وصوف، ما كانوا يحتاجون إليه من أمور موجودة لدى الحاضرة.

وأما الخيل فكانت منفعتها الخاصة للبادية تَتَّضح في الحروب لسرعتها. وكانت حياة تلك البادية مليئة بمفاجآت الغزو دفاعًا أو هجومًا. على أن الخيل، أيضًا، كانت مما يُعتزُّ باقتنائه ويفتخر في المجال الاجتماعي.

وكان كلٌّ من حاضرة نجد وباديتها يستفيد من قوافل الحج، التي تَمرُّ بالمنطقة بطريقته الخاصة. فقد كان هناك تبادل تجاري بين رجال تلك القوافل وسكان البلدان النجدية التي يَمرُّون بها. وكان رؤساء القبائل يَتسلَّمون مبالغ مالية من القوافل التي تعبر الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، كما كانوا يبيعون عليهم منتجاتهم الحيوانية، ويعملون أَدلَّاء لهم.

---

(١) الحاتم، ج٢، ص٢٣٦.

وكانت المرأة النجدية؛ سواء في الحاضرة أو البادية، تقف مع الرجل للتغلُّب على ظروف الحياة التي لم تكن ميسورة بصفة عامة.

فكانت نساء الحاضرة يقمن بأعباء المنزل ورعاية الأطفال، كما يساعدن في أعمال الزراعة. وكانت الفقيرات منهن يخرجن، أحيانًا، من البلد لجمع العشب أو الحطب وبيعهما، وكانت نساء البادية يقمن بحاجات بيوتهن، ويساعدن في الرعي والإنتاج المختلف. وقد أشارت المصادر إلى بروز بعض النساء النجديات في المجالات الاجتماعية العامة(١). لكن الدور القيادي كان، بطبيعة الحال، للرجل.

ج- الحالة السياسية:

يمكن أن يقال: إن الصفات التي كان المجتمع الحضري النجدي يرى ضرورة توافرها في الزعامة السياسية لم تكن تختلف، بصفة عامة، عمَّا هو معروف عن مؤهلات الزعامة العربية التقليدية، التي من أَهمِّها أصالة النسب والشجاعة والكرم. ولقد كانت زعامات البلدان النجدية تنتمي إلى قبائل عربية مختلفة. على أن قبيلة بني تميم احتلَّت فيما يبدو، مكانًا واسعًا بين تلك الزعامات، لكثرتها العددية بين السكان من ناحية، ولنزعتها الاستيطانية المعهودة منذ زمن طويل من ناحية أخرى. ومن أمثلة الأمراء المنتمين إليها أمراء العُيَينة- أقوى بلدة نجدية حينذاك- وأمراء ثَرمداء وروضة سُدير وبُرَيدة(٢).

على أن الأسر التي كانت تسيطر على مقاليد الأمور في البلدان النجدية وصلت إلى الإمارة بطرق مختلفة، منها أن يكون جد الأسرة هو الذي أنشأ البلدة

---

(١) ابن بشر، ج٢، ص٢٣٧.

(٢) ابن عيسى، تاريخ بعض الحوادث، ص٣٥، ٥٥، ١٠٥.

أو أحياها بعد أن هجرها آخرون[1]. ومنها أن يستولي على البلدة بالقوة وينتزع الإمارة ممن كانوا يَتولَّون زعامتها[2]. وفي كلتا الحالتين السابقتين جرت العادة أن تكون الإمارة وراثية في الأسرة، أو تذهب إلى فرد من أفرادها باختيار منهم. وذلك باستثناء الصراعات التي قد تقوم داخل الأسرة أحيانًا.

والصراع حول السلطة أمر مألوف في تاريخ جميع الأسر في مختلف بلاد العالم وفي سائر الفترات التاريخية. ولكن نسبة ذلك الصراع وشراسته تتأثران باختلاف الظروف. وعلى هذا الأساس، فإن الصراع داخل الأسر الحاكمة في نجد حينذاك لم يكن أمرًا غريبًا. ولَعلَّه لم يبلغ في عنفه ما بلغه الصراع بين أشرف الحجاز في بعض الفترات التاريخية. وما دام الصراع حول السلطة موجودًا داخل الأسر الحاكمة ذاتها، فإنه لم يكن غريبًا ألَّا تجدي صلة القرابة القبلية، التي كانت موجودة بين أمراء بعض البلدان، في إيجاد جو من التآلف أو الوحدة الإقليمية، بل إن وجود مثل تلك الصلة لم يمنع قيام الحروب بين أولئك الأمراء، وقد أصبح التفكك السياسي نتيجة طبيعية لتلك الأوضاع، حتى غدت كل بلدة مستقلة بذاتها، ذات علاقة غير وُدِّية مع جارتها في أغلب الأحيان. وكان على كل أمير أن يَظلَّ في حالة استعداد عسكري: إما لمهاجمة خصمه، أو الدفاع عن بلدته.

ولقد تعاقبت على الإمارات النجدية المختلفة فترات ضعف وقوة. لكن أقوى إمارة ظهرت في تلك الفترة كانت إمارة العُيَينَة- كما ذكر سابقًا- وبخاصة في عهد رئيسها عبدالله بن معمَّر (١٠٩٦ - ١١٣٨هـ)، الذي قال عنه ابن بشر: إنه لم يذكر مثله «في زمانه ولا قبل زمنه في نجد في الرئاسة وقوة الملك والعدد

(١) ابن بشر، ج٢، ص١٨٩.

(٢) الفاخري، ص٦٥ و٦٧.

والعُدَّة والعقارات والأثاث»[1]. ومع ذلك، فإنه من الواضح أن تلك العظمة لم تصل إلى درجة تُمكِّن العيينة من الإخلال بميزان القوة السياسي والعسكري لصالحها في نجد.

أما بالنسبة للقبائل الرحَّل في المنطقة، فقد كانت المؤهلات التي يصل بها صاحبها إلى مركز القيادة هي صفات الزعامة لدى القبائل العربية في مختلف العصور. ومع أن زعيم القبيلة كان يختار حسب مؤهلاته القيادية الذاتية من قِبَل رؤساء العشائر والبطون، فإن قرب الفرد من الزعيم القديم كان من بين مرجحات زعامة من سيخلفه. ولهذا يلاحظ أن الزعامة لا تخرج في كثير من الأحيان عن أسرة الزعيم القديم ذاتها، حتى أصبحت لدى معظم القبائل وراثية تقليدية.

وكانت العلاقات بين القبائل النجدية سيئة بصفة عامة. وكانت القوة هي الفيصل فيما يحدث بينها من نزاع؛ سيرًا على المثل المشهور: «نجد لمن طالت قناته». وقد تَعدَّدت القبائل المتنازعة حول موارد المياه ومواطن الكلأ في نجد. وطمح بعضها إلى احتلال مركز الصدارة في هذه المنطقة. وكان ذلك المركز لبني لام في بداية القرن العاشر الهجري[2]. لكنه من الواضح أن قبيلة عنزة كانت أقوى من غيرها خلال بقية ذلك القرن والقرن الذي تلاه[3]. ومن أشهر القبائل التي أشارت المصادر إلى قوتها في تلك الفترة بنو خالد والدواسر والظَّفير وسُبيع والفُضُول وقحطان ومُطَيْر.

---

(١) ابن بشر، ج٢، ص٢٣٦، ويرجع إنشاء العيينة إلى منتصف القرن التاسع الهجري، حينما اشترى جد آل معمَّر، حسن بن طوق، مكان تلك البلدة من آل يزيد سنة ٨٥٠هـ. انظر المصدر نفسه، ج٢، ص١٨٩.

(٢) حمد بن لعبون، **تاريخ حمد بن محمد بن لعبون**، مكة، ١٣٥٧هـ، ص٣٢.

(٣) ويوحي بذلك كثرة هجماتها المنتصرة على القبائل الأخرى. انظر المؤرخ البسام، الورقات: ١٦أ، ١٨ب، ٣٤أ، ٤٥أ.

وإذا تَأمَّل الباحث في تاريخ تلك الفترة فإنه يرى أن علاقة الحاكم بالمحكوم والرئيس بالمرؤوس لم تكن على وتيرة واحدة. بل وُجد اختلاف بين علاقة الحضري بأميره عن علاقة البدوي برئيسه. ولَعلَّ من أهم أسباب ذلك اختلاف طريق الزعامة لدى الحاضرة عنها لدى البادية، واختلاف طبيعة ثروة كل منهما. فقد كانت القوة أو الاغتيال من الطرق المؤدية إلى الإمارة لدى الحضر. وما من شك أن الخوف من الثأر قد يُؤدِّي إلى اتخاذ إجراءات ظالمة أحيانًا. وكان الاختيار المبني على وجود مؤهلات خاصة هو الطريق، غالبًا، إلى رئاسة القبيلة. لذلك لم يكن الرئيس خائفًا من أتباعه، وإنما كان حريصًا على أن تَظلَّ الثقة به موجودة في نفوس أولئك الأتباع. وهكذا كان لزامًا عليه أن يُحسِّن علاقته بهم. وثروة الحضري، عادة، غير قابلة للنقل؛ مثل المزرعة والبيت والمتجر. ولهذا كان عليه أن يصبر على بعض ما يحدث له من جور، لأنه إن حاول الهروب منه قد يفقد كثيرًا من ممتلكاته الثابتة. أما ثروة البدوي فقابلة للنقل. بل إن حياته ذاتها حياة تَنقُّل وتَرْحال. وعلى هذا الأساس فإنه لو أحس بنوع من الجور فما عليه إلا أن يطوي خيمته ويسوق حيواناته بعيدًا عن موطن ذلك الجور، دون أن يُعرِّض ثروته لضرر كبير. وكان من السهل عليه دائمًا أن يجد ترحيبًا لدى قبيلة أخرى[1]. وهذا ما أدركه كلٌّ من الرئيس والمرؤوس، وكَيَّف علاقته بموجبه.

ومع أن بعض المصادر تشير إلى أن الظلم كان من الصفات الغالبة في أمراء البلدان النجدية[2]– وهذا متوقع لما ذكر سابقًا– فقد وُجِد أمراء نجديون عادلون يَحلُّون أمور أتباعهم بطريقة شرعية[3].

(١) كثير من القبائل المشهورة فيها أفخاذ أو أفراد ليسوا منها أصلًا، وإنما انضموا إليها لأسباب مختلفة، منها ما أشير إليه أعلاه.

(٢) ابن بشر، ج١، ص٢٠؛ الحاتم، ج١، ص١٠٤.

(٣) ومن بين هؤلاء عبدالله بن مُعمَّر، أمير العيينة.

د- الحالة العلمية والدينية:

يدخل في إطار الحديث عن الحالة العلمية والدينية أمور أهمُّها العلم والعلماء، والانتماء المذهبي الفقهي للسكان، والقضاء، ثم العقيدة وأركان الإسلام.

ومن الواضح أن التعليم في نجد كان على نطاق ضيق جدًّا، فقد كان معدومًا لدى قسم كبير من السكان، وهم البادية، وكان قليلاً لدى القسم الآخر من المجتمع النجدي، وهم الحاضرة. وكانت صعوبة الحياة الاقتصادية، بصفة عامة، وانشغال أكثر الناس بالبحث عن لقمة العيش، وعدم وجود من يتولَّى التعليم برعاية مالية، من الأمور التي حالت بين الغالبية العظمى من السكان وبين السبيل إلى المعرفة. ومع ذلك فقد وجدت محاولات للتعلُّم والتعليم حسب الإمكانات المتوافرة. ويبدو أن العامل الديني كان له أثر في إقبال بعض أرباب الأسر القادرة ماليًّا على تعليم أبنائهم قراءة القرآن الكريم أو أجزاء منه على الأَقلّ. كذلك كان للعامل الديني أثر في دفع القادرين علميًّا إلى بذل ما في وسعهم لتعليم غيرهم ما يعرفونه من علوم الشريعة.

ومن المؤكد وجود علماء في نجد قبل القرن العاشر الهجري. ولَعلَّ من أبرز الأدلة على ذلك الوثائق الشرعية التي كتبها علماء من هذه المنطقة تلك الفترة[١]. وإذا كانت المصادر لا توجد فيها معلومات كافية عن علماء نجد خلال القرنين الثامن والتاسع من الهجرة، فإن المعلومات عن العلماء النجديين من بداية القرن العاشر إلى منتصف القرن الثاني عشر متوافرة[٢].

---

(١) انظر دراسة عبدالعزيز المبارك عن هذه الوثائق، العرب، رجب ١٣٨٧هـ، ص٥١ - ٥٩.

(٢) من أحسن المعلومات عن علماء نجد خلال تلك الفترة كتاب الشيخ البسام السابق ذكره.

ويرى المتأمل في تراجم علماء نجد الذين سبقوا ظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب أن أكثر من نصف أولئك العلماء قد وُلِدوا في بلدة أُشَيقر، وتَعلَّموا فيها، وأن بعضًا ممن لم يُولَدوا فيها قد وفدوا إليها، لتلقِّي العلم عن علمائها. ويرى، أيضًا، أن أكثر من نصف العلماء النجديين في تلك الفترة ينتمون إلى آل وُهَبة من تميم، وأن ما يقرب من نصف هؤلاء ينتمون إلى فرع واحد من آل وُهَبة، وهو آل مُشرَّف أسرة الشيخ محمد بن عبدالوهاب. وهذا يدل على أن بلدة أُشَيقر كانت مركزًا علميًا في نجد، وأن آل وُهَبة بصفة عامة، وآل مُشرِّف بصفة خاصة، قد احتلُّوا مركز الصدارة العلمية في المنطقة حينذاك.

ومن الأمور التي يراها الباحث في تاريخ تلك الفترة أن عدد علماء القرن الحادي عشر الهجري يقرب من ضعف عدد علماء القرن الذي سبقه، وأن عدد علماء النصف الأول من القرن الثاني عشر يقرب من مجموع عدد علماء القرن الحادي عشر كله. وهذا يَدلُّ على أن الحركة العلمية في نجد كانت في تَقدُّم مستمر. وكذلك يرى الباحث أن عدد المسافرين من طلاب العلم النجديين إلى الأقطار الأخرى للتعلُّم على أيدي علمائها قَلَّ بالتدريج. ولعلَّ من أهم أسباب ذلك ازدياد عدد العلماء النجديين المتمكِّنين من معرفة العلوم الشرعية، مما أتاح الفرصة لأولئك الطلاب أن يتعلَّموا ما يريدون معرفته داخل وطنهم.

وكان أبرز علماء تلك الفترة سليمان بن علي -جد الشيخ محمد بن عبدالوهاب- ومحمد بن إسماعيل،وعبدالله بن ذَهْلان[(١)].

وتَدلُّ الوثائق الشرعية، التي أشير سابقًا إلى وجودها قبل القرن التاسع الهجري، على أن المذهب الحنبلي كان منتشرًا في نجد منذ تلك الفترة، ثم

(١) انظر تراجم هؤلاء العلماء لدى الشيخ البسام، ج١، ص٣٠٩ - ٣١٣، ج٢، ص٦٢٠ - ٦٢٢ وج٣، ص٧٨٨- ٧٩٠.

أصبح بعد ذلك المذهب السائد في المنطقة. ذلك أن أغلب علماء نجد الذين ظهروا قبل الشيخ محمد بن عبدالوهاب كانوا حنابلة. بل كان من النادر وجود عالم غير حنبلي[1].

على أن الطريقة التي دخل بها المذهب الحنبلي إلى نجد ليست واضحة كل الوضوح. ولَعلَّ هذه المنطقة كانت من الأماكن التي قدم إليها بعض علماء الحنابلة، الذين لم تلائمهم ظروف الحياة العامة في العواصم الإسلامية الكبرى، فوضعوا نواة المذهب الحنبلي هنا.

ومن المحتمل أيضًا، أن أحد النجديين- أو فريقًا منهم- درس على عالم حنبلي خارج نجد، ثم بدأ يُدرِّس هذا المذهب بعد عودته إلى وطنه.

ولم يكن غريبًا أن يجد المذهب الحنبلي أرضًا خصبة في نجد. ذلك أنه أقرب المذاهب إلى ظاهر نصوص القرآن والسنَّة. وهو بهذه الصفة يُمثِّل البساطة إلى حدٍّ ما. والبساطة من الأمور المحبَّبة إلى نفسية الفرد النجدي، الذي كان أقلَّ إخوته من عرب الجزيرة تَأثُّرًا بالخارج. والنجدي كان يعجب بمن يصمد في سبيل ما يؤمن به. وربما كان لصمود بعض الحنابلة؛ مثل إمامهم أحمد ابن حنبل والشيخ ابن تيمية، أثر في إعجاب النجديين بهم وحُبِّهم لمذهبهم.

وقد تَركَّزت دراسة علماء نجد في تلك الفترة على مادة الفقه؛ وبخاصة المذهب الحنبلي. أما العلوم الشرعية الأخرى فكان حظها من العناية أَقلَّ من هذه المادة. وكان من أَهمِّ ما تؤهل له الدراسة تولِّي القضاء. وكان إتقان الفقه كافيًا، فيما يبدو، لذلك التأهيل.

---

(١) من أولئك النادرين العالم حسين بن زيد، الذي كان حنبليًّا، ثم أصبح شافعيًّا. انظر: أحمد بن محمد المنقور، **الفواكه العديدة** ج١، ص٢٢٢.

ومن الواضح أنه قد وُجِد اكتفاء ذاتي من القضاة النجديين في أكثر بلدان منطقتهم. والمعلومات التي توضح دخل أولئك القضاء غير متوافرة. ومع أنه لم تكن لهم مُرتَّبات نقدية، فإن مصادر دخلهم كانت مُتنوِّعة. فقد كانت هناك بعض الأوقاف المحلِّية التي تذهب منفعتها أو جزء منها للقاضي. وكان بعض القضاة يتعاطون التجارة أو الزراعة بطريقة من الطرق[1]. على أن من بين هؤلاء من كان يأخذ أجورًا من المتخاصمين مقابل الفصل بينهم[2]. ويبدو أن دخل القضاة كان، بصفة عامة، كافيًا لإعاشتهم عيشة طيبة، كما كان كافيًا لإتاحة الفرصة أمام أبنائهم ليتفرَّغوا للدراسة. وهذا ما لم يتوافر لكثير من الأسر النجدية.

وكان أكثر القضاة النجديين في تلك الفترة يَتحلَّون بالعدل وحب الخير. ولذلك وقف المجتمع منهم موقف احترام وتقدير.

ولكن فئة قليلة من أولئك القضاة لم تَتحلَّ بما تَحلَّت به الأكثرية من صفات عالية. ولذلك أصبحت مَحلَّ انتقاد اجتماعِي لاذع؛ وبخاصة من بعض الشعراء[3].

والحديث عن القضاء والقضاة، هنا، خاص بحاضرة نجد. أما باديتها فلم يكن لهم قضاة شرعيون، وإنما كانوا يتحاكمون إلى العرف والتقاليد الخاصة بقبائلهم[4].

---

(١) **تاريخ الشيخ أحمد بن محمد المنقور**، تحقيق عبدالعزيز الخويطر، الرياض، ١٣٩٠هـ، ص١٩.

(٢) ابن غنَّام، ج١، ص١١٢ و١٢٣.

(٣) الحاتم، ج١، ص١١٦، ١٢١.

(٤) وقد ذكر مؤلف **لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب**، تحقيق عبدالرحمن آل الشيخ، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، دون تاريخ، ص٢٩، أن أهل وادي الدواسر وجبل شمَّر كانوا، أيضًا، يتحاكمون إلى العرف، لعدم وجود علماء بينهم.

والمتأمل في التاريخ الإسلامي العام يرى أن كثيرًا من البدع في الدين قد انتشرت بين فئات من المسلمين عبر العصور المختلفة، كما يرى أن كثيرًا من الخرافات قد تَسلَّلت إلى عقائد بعض الناس؛ وبخاصة الجهال. ومن أمثلة الأمور المخالفة لتعاليم الدين الإسلامي بناء على القباب على قبور من يعتقد فيهم الولاية، وجعل تلك القبور أماكن للعبادة، وتقديس أولئك الأموات وسؤالهم الشفاعة عند الله ونحو ذلك. ومن بين الجهال من اعتقد أن الأولياء ينفعون ويَضرُّون. وكان النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري من أسوأ الفترات التي مَرَّ بها المسلمون؛ بعامة بالنسبة لتلك الأمور.

وتختلف المصادر في وصفها للحالة التي كان عليها النجديون من حيث العقيدة والقيام بأركان الإسلام. فالمصادر المتحمِّسة لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية تعطي صورة قائمة لتلك الحالة؛ إذ يصدر ابن غنَّام حكمًا عامًّا على أهل نجد بأنهم كانوا يأتون كل باب من أبواب الشرك. ثم يذكر تفصيلات عمَّا كان يُفعَل من أمور شركية في العارض والخرج(١). أما ابن بشر فيقول: إن الشرك بنوعيه الأكبر والأصغر قد فشا في نجد. ثم يضرب أمثلة لما كان شائعًا من ذلك الشرك(٢). ويُسمِّي ابن غنَّام تلك الفترة بالجاهلية(٣). وقد أشار الشيخ محمد بن عبدالوهاب نفسه إلى أن كثيرًا من بوادي نجد كانوا جاهلين بالإسلام جهلًا تامًّا، وأنهم كانوا لا يمارسون أركانه من صلاة وزكاة وصيام. بل إن فريقًا من هؤلاء كانوا لا يؤمنون بالبعث بعد الموت(٤). ومما أشار

---

(١) ابن غنَّام، ج١، ص٧ – ٨.

(٢) ابن بشر، ج١، ص١٩ و٢٢.

(٣) ابن غنَّام، ج١، ص١٤ وج٢، ص٣.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص١٠٨ و١٤٤.

إليه الشيخ أيضًا، وجود أناس يزاولون أنواعًا من أعمال الصوفية، ويعتقدون عقائدهم المزعومة[1].

على أن بعض المصادر– ومنها ابن بشر نفسه– تبرز نجدًا موطنًا لعلماء تَحلَّى بعضهم بالورع والتقوى والاستقامة. بل إنها تُصوِّر أكثرية حاضرة نجد– على الأَقلِّ– مُتمسِّكة بأحكام الإسلام مُنفِّذة لواجباته وسننه[2]. والأشعار العامية التي قيلت في تلك الفترة لا تشتمل على ما يوضح أن قائليها كانوا يخالفون العقيدة الصحيحة أو أحكام الإسلام العامة[3].

وعلى أَيٍّ حال فإن المقارنة بين المصادر المختلفة توحي بأن هناك مبالغة في تعميم الحكم على أهل نجد بأنهم كانوا مشركين، وتُبيِّن أن الحالة الدينية في المنطقة غير مُتَّفقة مع قول من قال: إن النجديين في تلك الفترة قد خلعوا ربقة الإسلام والدين[4]، ولا مع قول من قال: إن كل أثر للإسلام كان قد اختفى من نجد[5]. لكن تلك الحالة لم تكن مستقيمة ولا غير محتاجة إلى إصلاح. لقد كان هناك جهلة من الحاضرة يمارسون أعمالاً شركية. لكن عدد هؤلاء كان، فيما يبدو، قليلًا إذا قورن بمجموع عدد السكان. وكان هناك كثير من أبناء البادية الذين لا يقومون بأركان الإسلام نتيجة جهلهم بها. وإضافة إلى هؤلاء وأولئك كان هناك قليل من الذين ينتسبون إلى العلم، وهم يزاولون أعمالاً لا تَتَّفق مع عقيدة السلف الصالح. لكن كان هناك قائمون بأركان الإسلام، وكان هؤلاء يُمثِّلون غالبية حاضرة نجد.

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص١٤٢، ١٤٧، ٢١٩.

(٢) يرى الباحث هذا واضحًا في كتابات المنقور وابن بشر والفاخري.

(٣) الحاتم، ج١، ص٨٩ و١١٣ وج٢، ص١١٣، ١٣٨.

(٤) انظر– مثلًا– عبدالرحمن آل الشيخ، **علماء الدعوة**، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص١٢.

(٥) انظر بالجريف، وترجمة عنوان كتابه: **رحلة عبر وسط بلاط العرب وشرقيها**... لندن، ١٨٦٥م، ج٢، ص٣٧٠.

وهكذا يَتبيَّن أن نجدًا كانت في حاجة إلى دعوة إصلاح دينية، توضح للجهال من الناس ما خفي عليهم من أمور الدين وأحكامه، وتقضي على كل ما من شأنه أن يُخلَّ بعقائد المسلمين، وتُلزِم من لم يكونوا يؤدون أركان الإسلام من صلاة وزكاة وصوم وحج بأدائها.

وكانت نجد، فيما يبدو، مكانًا مناسبًا لنجاح الدعوة الإصلاحية الدينية. ذلك أن الصوفية لم تكن ذات جذور عميقة فيها، كما هي الحال بالنسبة لكثير من الأقطار الإسلامية حينذاك. وكانت خالية من المذاهب غير السُّنِّية. ولم يكن لدى باديتها آراء عن الدين. ولذلك كان من المحتمل ألَّا تكون مجابهتهم صلبة لأيِّ دعوة دينية؛ وبخاصة إذا كان الجهاد هدفًا من أهدافها.

وكانت نجد، أيضًا، في حاجة إلى حركة سياسية إصلاحية تجمع شتات إماراتها وقبائلها تحت راية واحدة ليسود الأمن والاستقرار فيها. ومن الواضح أنها كانت أرضًا قابلة لنجاح حركة من هذا النوع. ذلك أنها كانت بعيدة عن متناول السلطة العثمانية المركزية؛ لا سيما أن النفوذ العثماني في جزيرة العرب كان قد تقلَّص إلى درجة كبيرة حينذاك. وكان في إمكان أيِّ حركة سياسية مَحلِّية أن تقوم في نجد، وأن تُحرِز نجاحًا أوليًّا - على الأَقلِّ - قبل أن تلتفت إليها الأنظار الخارجية، وتمتد أيدي الآخرين للقضاء عليها.

واختلاف الإمارات النجدية وإن بدا عاملاً سلبيًّا إلا أنه كان من الممكن الاستفادة منه في مسيرة الحركة الإصلاحية. ذلك أن زعيم الإصلاح عندما يفشل في بلدة مُعيَّنة فإن فرصة نجاحه في بلدة أخرى غير بعيدة عنها كان أمرًا كبير الاحتمال. فخلاف أمير البلدة الثانية مع صاحب البلدة الأولى قد يدفعه إلى الترحيب بالمصلح الذي رفضه ذلك الأمير. وما حدث لزعيم الإصلاح الشيخ محمد بن عبدالوهاب ودعوته الدينية السياسية أكبر الأَدلَّة على صحة ما ذُكِر.